

الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية

أ.م.د. حالوب كاظم معة* علي محمد أحمد*

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من إشكالات واختلالات واسعة لأسباب داخلية وخارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) بالرغم من توفر موارد عديدة ومتنوعة ووجود إمكانيات جيدة فيه، وان عملية تنويع هذا الاقتصاد وتوجيهه نحو الاتجاه الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية امر في غاية الأهمية. فمحاولات معالجة عدم التوازن في الاقتصاد العراقي جاءت ناقصة، ولم تكن واضحة ودقيقة ايضاً، وكذلك عدم وضوح في الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية، مما ترتب على ذلك تبيد للثروات وضياعها وعدم تحقيق نمو وتطور ملموس طيلة السنوات الماضية. لذلك يجب اعتماد استراتيجية ملائمة وفعالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الأساسية مع توفير البيئة المناسبة لذلك، وفي مقدمة هذه الخطط وضع وترتيب الأولويات الاستثمارية والبنى التحتية اللازمة، وتنويع الاقتصاد العراقي من اجل تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى. كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية، الربعية، الناتج المحلي الإجمالي

* جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تراجع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي ولاسيما مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية إذ جرت عسكرة الاقتصاد العراقي وتغييب القوى العاملة والكوادر عن البناء وإحاقها في جبهات القتال وبسبب ذلك حصل تراجع في مختلف القطاعات وعلى وجه التحديد القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، إذ كانت العوائد النفطية تدار بقرارات فردية وتسخر للحروب العنيفة التي حصلت في العراق خلال المدة التي سبقت سقوط النظام حملت الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة قدرت بملايين الدولارات، وما اعقبت هذه الحرب من حرب جديدة سنة 1991 بعد أحداث دخول الجيش العراقي الى الكويت، إذ تعرض العراق الى حرب شاركت فيها اكثر من ثلاثين دولة وفرض حصار شامل وتبعاً لذلك تراجع الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته وبرزها القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وعلى سبيل عرض واقع التنمية في العراق للمدة التي سبقت سقوط النظام والتي توضح عدم استغلال واستثمار العوائد النفطية كما في مجالات التنمية جاء هذا البحث الذي يتضمن سرداً لهذا الواقع ومقترحات لكيفية استثمار الثروة النفطية وانعكاسات ذلك.

مشكلة البحث

أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد بنسبة كبيرة تزيد على 50 % على انتاج النفط الخام وذلك يتطلب التنوع الاقتصادي ومغادرة الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على النفط الخام.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية إمكانية ان تلعب العوائد النفطية دوراً مهماً في تحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي، ومعالجة مشكلة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في العراق على النفط الخام.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح إمكانية توظيف العوائد النفطية في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية المهمة وتحقيق التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع العراقي وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.

المبحث الاول

التنوع الاقتصادي المفهوم والأهمية والمعايير

أولاً: - مفهوم التنوع (Diversification)

تتصف اقتصادات بعض البلدان بأنها اقتصادات أحادية الجانب أي أنها تعتمد في إيراداتها على مورد اقتصادي واحد يكون هذا المورد المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فيما تتضاءل مساهمة الموارد الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يسبب اختلالات هيكلية واضحة، لذلك أدركت هذه البلدان مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في تعديل هيكلها الإنتاجي، لأن هذه البلدان

ظلت لسنوات عديدة منتجة للمواد الأولية بعيدة عن مظاهر الاقتصاد الحديث القائمة على بناء هياكل اقتصادية متوازنة، ومن بين السياسات التي تم اعتمادها لتصحيح الاختلالات والتشوهات الهيكلية سياسة التنوع الاقتصادي المبنية على تنمية القطاعات الاقتصادية كالزراعة والسياحة والنقل والخدمات والصيد فضلاً عن الصناعات التحويلية كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة التعدين وغيرها من الصناعات الأخرى التي يمكن أن تسهم في زيادة مصادر الإيراد وبالتالي يتكون الناتج المحلي الإجمالي من عدة قطاعات غير معتمد على قطاع وحيد" (الخطيب، 2014: 5).

وجوهر نظرية "التنوع" تقوم على أساس فكرة "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل القومي بما يتضمن ذلك أيضاً رفع مستوى معيشة الأفراد وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركيز صادراته على سلعة أو خدمة معينة فإنه لا بد من وجود تنوع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية - متنوعة وغير متركرة أو معتمدة بإفراط على بعض منها - وكما هو الحال الدول الريعانية والتي تعتمد بشكل كبير جداً حدود على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم- وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجياً . كما يرتبط مفهوم "التنوع" أحياناً بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلاً على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عدة لاقتصاد ما" (2011).

ويشير التنوع الاقتصادي الى العملية التي يتم بواسطتها الانتاج الموسع للمخرجات الاقتصادية ويمكن ان يشير ايضاً الى تنوع اسواق الصادرات او مصادر الدخل، والتنوع الاقتصادي هو من ادوات التنمية الاقتصادية الفعال بشكل كبير" (Zhang, 2011:4).

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في تنوع إيرادات الدولة وزيادة مصادرها" (2008: 8).

وبرى البعض منهم أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد بشكل أساسي يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر من أجل ضمان الحصول على إيرادات مستقرة، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة أو زيادة أداء نشاطها الفعلي" (2011).

ويقصد بالتنوع الاقتصادي أيضاً زيادة حصة وإنتاجية القطاع الصناعي وزيادة الكبيرة في إنتاجية القطاع الزراعي، ويُعد إحياء القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد أمراً غاية في الأهمية لأنه يتناول غالبية إخفاقات التنمية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالضعف الهيكلي، الفقر، التشغيل، والأمن الغذائي.

وتعريف آخر للتنوع الاقتصادي وهي السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون خاضعة للتقلبات التي تسببها العولمة ، والتنوع نوعان اما تنوع افقي (خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة داخل القطاع نفسة على سبيل المثال التعدين او الطاقة او الزراعة) او تنوع عمودي (الذي ينطوي على اضافة المزيد من مراحل التجهيز المحلية والمستوردة) فالتنوع العمودي يمثل التحول من قطاع واحد او صناعة الى اخرى ، فعلى سبيل المثال قطاع التعدين ، قد تقوم الشركة بتوسعة نشاطها من مجرد استخراج النحاس الى معالجة او نقل

(2013 : 56) .

الكهربائية () واخيراً الى النقل او التجزئة (طاع الثالث) وبالتالي يمكن للبلد ان ينشط ثلاثة خلال التنوع" (Havidt, 2013 : 4-5).

فيما يخص الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي ويتأثر نمو هذا الاقتصاد صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع، فالتنوع الاقتصادي يتضمن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية، ان الهدف من تنوع القاعدة الاقتصادية هو للخلاص من حالة الاقتصاد الريعي الاحادي المعتمد على النفط فقط والتحول الى اقتصاد متنوع تصبح فيه الضريبة هي الاساس في تمويل الميزانية الحكومية، وليس الموارد النفطية بصورة رئيسية كما هي عليه الحال في الوقت الحاضر" (زيني 2009 : 474).

ثانياً: -اهمية التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي دور كبير في تحريك عجلة التنمية بالنسبة للبلدان النامية وخاصة البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، وتبرز اهميته في خلق قطاعات انتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لان عملية تنوع القاعدة الانتاجية هي من اهم الاهداف التي تسعى الدول الى اعتمادها لغرض الحصول على ايرادات متنوعة من جهة ومن اجل زيادة ايرادات تلك الدول من جهة اخرى.

وتتجلى اهمية التنوع الاقتصادي من خلال ما يأتي:

1- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة:

اتسمت العديد من البلدان بأن اقتصاداتها أحادية الجانب أي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، فكان لا بد من إحداث تغييرات هيكلية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان مساهمة أوسع من أجل تنوع الهيكل الإنتاجي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال إن العديد من البلدان النامية اعتمدت على مورد اقتصادي واحد هو النفط في تسيير اقتصادها ولا حظنا أن هذه البلدان شهدت إيرادات مالية ضخمة في سبعينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تستثمرها بالشكل الذي يحقق تنمية اقتصادية حقيقية ولم تستطع الخروج من مأزق المورد الواحد ولم تحقق إنجازات حقيقية على طريق تنوع الاقتصاد عدا تجارب محدودة كالتجربة السعودية وتجربة الإمارات، الأمر الذي شجع على تبني سياسات التنوع الاقتصادي في بعض البلدان الأخرى والعمل على اتخاذ العديد من الإجراءات التي كان الهدف الأساسي منها هو تنوع اقتصاداتها من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة والنقل والتجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعمل على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إسهامها الكبير في زيادة مصادر الدخل وتقليل نسبة الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد" (2006).

ينبغي ان نشير هنا الى انه لا بد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فغالبية الدول النامية متوفر فيها الموارد المتنوعة وبالتالي فهي مهينة لانقالها الى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات لان توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية" (2012 : 65).

فبالنسبة للقطاع الزراعي فقد عملت العديد من الدول على الاهتمام بهذا القطاع لغرض جعله قطاعاً فاعلاً في الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بإنشاء العديد من المشاريع الزراعية وكذلك اعداد الدراسات المكثفة لاستصلاح الاراضي الزراعية الواسعة والعمل على تطوير المياه من اجل رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وان استخدام الاساليب والخطط الجديدة والمناسبة في القطاع الزراعي سيؤدي الى تحقيق نجاحات ملموسة في الانتاج النباتي والحيواني، وكذلك مساهمة هذا القطاع في تنويع مصادر الدخل كونه احد القطاعات المهمة في نجاح سياسة تنويع الهيكل الاقتصادي" (1995 : 110).

وللقطاع الصناعي دور بارز ومهم أيضاً حيث يعد من القطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية، لان التصنيع في اغلب البلدان يحظى بأهمية كبيرة كونه يمثل وسيلة مهمة لخلق المرونة في النظام الاقتصادي لأي بلد من جانب ودوره المهم في خلق التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جانب اخر. فعلى سبيل المثال حصلت تطورات مهمة في القطاع الصناعي السعودي من خلال تزايد عدد المصانع اضافة الى زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، إذا ارتفعت نسبة مساهمته من (8.6%) الى (11.3%) 1985 (وزارة التخطيط السعودية).

والقطاع الاخر الذي لا يقل اهمية عن سابقة هو قطاع الخدمات والذي بدأ يتوسع وبشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث اصبح هذا القطاع من القطاعات التي لها تأثير كبير على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يشمل هذا القطاع العديد من الانشطة الخدمية كالفنادق والسياحة والانشطة الترفيهية تجارة التجزئة الموجهة نحو ترويج السياحة والمناسبات الثقافية والرياضية الدولية او الاقليمية و الخدمات المالية والتأمينية وصناعة الاعلان والخدمات المختلفة لذوي الاعمال والشركات واقامة المناطق الحرة وغير ذلك من الانشطة والمشاريع المماثلة.

اما قطاع التجارة الخارجية فله اهمية كبيرة ودوراً فاعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة صادرات القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعمل على توفير النقد الاجنبي للدولة وكذلك يكون باستطاعة الدولة استيراد السلع والخدمات التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية كالسلع الانتاجية والوسيلة بالإضافة الى استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية التي يكون عرضها محدود في الداخل بهدف الحد من ارتفاع سعرها من اجل زيادة رفاهية المستهلك وللتجارة دور ايضاً في تصدير المنتجات المحلية بهدف توسيع الاسواق وغيرها من الامور المهمة ،لذلك يجب العمل على تطوير هذا القطاع وذلك بجعلها اداة تساعد على تحريك عملية التنمية الاقتصادية وكذلك المساعدة في رفع الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل

2- زيادة الناتج القومي وتحفيز الاستثمار

ان سياسة التنويع الاقتصادي لها الدور الكبير في جعل القطاعات غير الرئيسية والتي لم يكن لها اي اثر في الاقتصاد قبل اتباع السياسة بالمساهمة في زيادة الدخل القومي لاقتصاد ما وبشكل فعال الى درجة تصل الى 50 % احياناً، في على سبيل المثال في تقرير اتجهت دولة البحرين الى تبني سياسة تنويع مصادر الدخل وقد جرت قراءة في الاداء الاقتصادي عام 2003 حيث ازداد نمو الاقتصاد بنسبة 6.8% نتيجة لتبني الدولة هذه السياسة حيث كانت مساهمة القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي كبيرة.

وأوضح التقرير ان المؤسسات المالية والمصرفية في البحرين حققت أرباحا مالية كبيرة خلال العام 2003، إذ ازدادت أعداد المؤسسات المالية في البحرين، كما شهدت الأنشطة الحديثة نسبيا، التي أدخلتها الحكومة ضمن استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل خلال السنوات الخمس المقبلة نجاحا ملحوظا، فالخدمات الصحية بشقيها العام والخاص سجلت نموا كبيرا بنسبة 16,3% 2003، أما الخدمات التعليمية فقد ارتفعت مساهمتها بنسبة 20,5% وتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 5,6%.

وأشار التقرير الى ان هذه الأنشطة استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية الى البحرين خلال العام الماضي، إذ ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر القادم الى البحرين بصورة كبيرة خلال العام الماضي، وبلغ 218 مليون دولار وذلك بالمقارنة مع 81 مليون دولار خلال العام الماضي، أي بزيادة قدرها 137 مليون دولار وبنسبة قدرها 169% ، وتعود هذه الزيادة الى عدد من المشروعات السياحية والصناعية والمالية الممولة من قبل رؤوس الأموال الخارجية أو التي ساهمت في تمويلها جزئيا خلال العام الماضي، ما عكس استمرار تحسن المناخ الاستثماري في البحرين وثقة المستثمرين في الاقتصاد (2014).

يتضح من الدراسة التي اجريت على اقتصاد البحرين ان سياسة تنويع مصادر الدخل جعلت الناتج المحلي الاجمالي ينمو وبصورة منتظمة مما ادى الى دفع الاقتصاد نحو النمو بصورة كبيرة" (2004).

3- حماية الاقتصادات من الصدمات الخارجية

تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على توفير الحماية الاقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصادات في اغلب البلدان ولاسيما البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على مورد اقتصادي واحد ، لان الاعتماد على مورد اقتصادي واحد لن يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة بل سيخلق ظروف اقتصادية واجتماعية قلقة وغير مستقرة لان الاقتصاد سيصبح سريع التأثر بالتقلبات الخارجية ، فمثلا الدول المصدرة للنفط تعتمد في ايراداتها على مورد اقتصادي واحد هو النفط وكما هو معروف ان النفط هو سلعة عالمية يحدد سعرها عالمياً وفق آلية العرض والطلب واغلب الاحيان يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن ارادة البلدان المصدرة له بسبب وجود الكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تقرر اسعار النفط الخام والجزء الاعظم منها يرتبط بطبيعة والية السوق لذلك فان اسعار هذه السلعة تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار وبذلك يمكن القول ان الصعوبات التي تواجه الدول التي تنتج و تصدر النفط في ادارة اقتصاداتها ليس فقط لان اسعار النفط شديدة التقلب ويصعب التنبؤ بها بل ايضاً يتعين على تلك البلدان ان تخطط للوقت الذي سينفذ فيه ذلك المورد ويجب على هذه البلدان ان تبذل كل جهدها من اجل تحقيق اصول مالية متراكمة اثناء مدة انتاج هذا المورد لمواصلة حياتها الاقتصادية بعد (Barnett , 2003 : 3).

: -قواعد التنويع الاساسية

الحق أن التنويع، كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجته بالوقائع المعاصرة. وهنا نجد ان التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافياً لتحقيقه، وانما كان من اهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الاساسية، وهنا نجد ان قواعد التنويع يمكن وضعها :

: تعتمد على الفوائد التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقاني التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي" (2008: 10).

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنوعاً اقتصادياً بائناً، فارتفاع حجم الإنتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطوير الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية عنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.

: - معايير التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير في الإنتاج ثم الدخل والاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة وبخاصة الحسابات القومية التي تعكس صورة واضحة للهيكل الاقتصادي، وإن تحديد هذه المعايير لا ينفصل عن مبدأ التدرج في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي في ضوء الطاقة الاستيعابية الحالية والمستقبلية المستهدفة للاقتصاد رف على بعض هذه المعايير من خلال ما يلي....

1- زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المعيار من المعايير الكمية التي من خلالها نستطيع أن نقيس درجة التنويع الاقتصادي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا المعيار يمكن أن يخدم في مسألة الدولة والقطاع الخاص، فغالباً الدول التي تعتمد في إيراداتها على قطاع رئيس واحد يكون هذا القطاع مملوكاً للدولة، فلا بد من إعطاء القطاع الخاص أهمية لكي يأخذ مكانه في عملية التنمية الاقتصادية، لأن زيادة إسهام هذا القطاع له علاقة مباشرة بمتطلبات التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف وملائمته للاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة ويساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، مما تقدم يمكن اعتبار مساهمة القطاع الخاص أحد المؤشرات المهمة باتجاه تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر إيرادات الدولة، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك في مستوى نمو تنوع الاقتصاد" (2001: 12).

2- معدل ودرجة التغير الهيكلي:

يوضح هذا المعيار مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويستدل عليه من خلال النسبة المئوية لإسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمثل حجم الناتج المولد في أي اقتصاد ومعدل نموه السنوي ومدى المساهمات القطاعية في تكوينه من المؤشرات الدالة على مدى الكفاءة التي يتسم بها ذلك الاقتصاد وعلى طبيعته أذانه، بشرط عدم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لذلك القطاع، مع زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما الإنتاجية منها، لأن أي تطور في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادة إسهام ذلك القطاع في الناتج

3- تنوع الصادرات:

من المعايير التي يمكن اعتمادها لمعرفة مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي هو مدى تنمية الصادرات، فكلما كانت الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الصادرات المتنوعة كبيرة دلت على نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، فإذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وهو ما يسمى بـ (التركيز السلعي) و يدل على فشل سياسة التنوع الاقتصادي، وإن تزايد قيمة الصادرات غير النفطية يعود إلى تطور القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تغطي الحاجة المحلية من تلك السلع وتقوم بتصدير الفائض من أجل زيادة مصادر الدخل التي تحصل عليها الدولة وهذا يدل على ان سياسة التنوع الاقتصادي حققت أهدافها" (2004).

4- توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:

إن هذا المعيار هو نتيجة حتمية للمعيار الذي سبقه حيث ان تنوع الصادرات يكون نتيجة لتفعيل قطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد وحسب وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسب ملائمة، فإن ذلك يبين درجة محددة من التنوع الاقتصادي، ومن المعروف أن حدوث أي تطور في واحد من القطاعات الاقتصادية سوف ترتفع أجور ذلك القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال العمال من القطاع الذي يعملون فيه إلى القطاع الذي ارتفعت نسبة الأجور فيه، ففي بعض الدول النامية مثلاً نرى أن عدد العاملين في القطاع النفطي قليل وذلك بسبب استخدام التقنية الحديثة والمتطورة في القطاع النفطي التي بسببها يستغنى عن الكثير من القوى العاملة، أما القطاع الزراعي فنلاحظ منه أن نسبة العاملين في هذا القطاع تكون مرتفعة مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع، ويتبين لنا مما تقدم أن انتقال العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الأخرى يعد من المؤشرات الناجحة لسياسة التنوع الاقتصادي" (2008 : 344).

ان المعايير التي سبقت لكي تكون دقيقة بحاجة الى بيانات جديدة ودقيقة وهذا صعب في اغلب البلدان النامية وبخاصة النفطية التي تعتمد على النفط بصورة كبيرة ولذلك هنالك معايير اخرى خاصة بالدول النفطية وهي كما يلي

- نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة حيث كل ما ازدادت مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي دل ذلك على ان سياسة التنويع الاقتصادي فعالة والعكس إذا كانت مساهمة القطاعات النفطية كبيرة دل ذلك على ان سياسة التنويع الاقتصادي غير فعالة.

- نسبة مساهمة الإيرادات النفطية كنسبة من اجمالي إيرادات الحكومة:

يتضح من هذا المعيار انه إذا كانت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية كبيرة نسبة الى الإيرادات الحكومية ككل دل ذلك على ضعف سياسة التنويع الاقتصادي والعكس إذا كانت مساهمة الإيرادات غير النفطية كبيرة دل ذلك على فعالية هذه السياسة.

-نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي عائدات التصدير:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في قياس درجة التنويع الاقتصادي فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، اما إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي.

يتبين من هذا المعيار ان التنويع الاقتصادي يلعب دور كبير في استقرار الناتج المحلي الاجمالي لان الاقتصاد الذي يعتمد على مورد رئيسي وبصورة كبيرة مثل النفط فان اي تقلب بأسعار النفط عالمياً سوف تؤثر على استقرار الاقتصاد الداخلي ويكون تأثيرها مباشر على الناتج المحلي الاجمالي اما إذا كان سياسة التنويع الاقتصادي تلعب دور كبير فان تقلبات اسعار النفط لن تكون تأثيراتها كبيرة ومؤذية" (, hvidt 2013 , 10).

واقع وامكانيات الاقتصاد العراقي

تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات عديدة ومسببات كثيرة، يصعب حصرها بعامل واحد، وأما هنالك عوامل مختلفة، تلك الازمات التي لا يمكن مواجهتها على الرغم ما يمتلكه الاقتصاد من أمكانيات هائلة، لم يجر استثمارها أو توظيفها بالشكل الصحيح، حيث يلاحظ إن الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الاساسية والغاز الطبيعي بدرجة أقل، والاعتماد على النفط الذي يمول الإيرادات العامة، في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي. وأن فقدان ذلك يؤدي الى وقوع الاقتصاد، تحت رحمة التغيرات الظرفية التي بدورها تؤدي الى القضاء على ايجابيات المراحل السابقة لها" (الراوي، 2009: 4). وواقع الاختبار للاقتصاد كانت الحرب العراقية – الإيرانية، التي استنزفت الموارد المالية التي قدرت بحوالي

"35- 37" مليار دولار بالإضافة الى الموارد البشرية، وخرج منها بمديونية قدرها صندوق النقد الدولي "125 مليار دولار" (2014).

وقد أثرت تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على إيرادات العراق من النقد الاجنبي التي توجه لتمويل نفقات الحرب، كجزء من إجراءاتها ، توجهت الدولة عام 1987 الى الخصخصة " التي جرت الاشارة لها "، كما إن قرار الحصار الاقتصادي الدولي في التسعينات أدى الى زيادة حدة التضخم و الى انهيار العملة الوطنية "الدينار" أمام الدولار الأمريكي ، ولمعالجة ذلك تقدمت الدولة الى المزيد من الاصدار النقدي ، الامر الذي أدى الى تآكل قيمة الموجودات والمخزرات وأجور العاملين و الى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ، وبعد احد 2003 واحتلال العراق التي أدت الى تدمير و حرق ونهب ما تبقى من الدولة العراقية وما حملت من أجنداث وبرامج للحالة الجديدة .حيث تفاقمت الأزمات التي تعصف بالمجتمع العراقي وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية متمثلة بانهيار شامل في البنى والركائز الأساسية وفي ضخم وارتفاع الأسعار وفي ضخامة البطالة وشيوع الفقر وتعاضم نسب الفئات المسحوقة تحت خط الفقر وتعطل مسارات الإنتاج بشكل عام في المفاصل المهمة والانفتاح على الاستيراد الواسع لكل شيء، هذا إلى جانب عدم وضوح في التخطيط الاقتصادي إن لم نقل عدم توافر خطة استراتيجية والأهداف ، إضافة إلى سوء الإدارة وضعف الخبرات وشيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري على كافة المستويات بشكل غير مسبوق في تاريخ الدولة العراقية " (Spinner, 2004: 17).

: مساهمة القطاع الزراعي في تكوين GDP

من المعروف أن الزراعة كانت السلاح الأمضى في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتأمين مستلزمات مفردات البطاقة الغذائية لمواجهة الحصار الذي دام أكثر من (13) عاماً على كاهل العراقيين، باعتبارها النفط الدائم والثروة التي لا تنتضب، حيث وصل إنتاج الحبوب في السنوات الثلاث الأخيرة قبل حرب 2003 إلى (3,5) مليون طن بفائض مليون طن عن حاجة العراق ووصل معدل الإنتاجية للدونم الواحد إلى أكثر من (360) كغم. إلا إن واقع الزراعة في العراق بعد 2003 قد تردى وتراجع كثيراً حيث انحسرت الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة وتقلص حجم الإنتاج الزراعي بشكل عام ليصل نسبة مساهمته إلى أقل من (4%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد إن هناك أسباب طبيعية وسياسية واقتصادية تقف عائقاً خلف هذا التقهقر الكبير.

ونتيجة لإهمال القطاع الزراعي والسياسات الخاطئة وتبني اساليب عمل وتنفيذ غير كفؤه ليست على مدى عقود وانما حقب زمنية طويلة ومتعاقبة تراكمت فيها الاخطاء والهدر في الموارد والامكانيات فقد بات هذا القطاع يعاني حالياً من تدهور وتخلف في مجمل نشاطاته ولا سيما تلك المشاكل المتعلقة بانخفاض انتاجية الارض الزراعية والعمل وأدت بالتالي الى انكماش الزراعة وتدهور المستويات المعاشية والاجتماعية لمجموع الفلاحين وصغار المزارعين بشكل خاص مع تدهور مستويات الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي في البلاد طبقاً للسياق :

(1)
اسهام القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

2 3	1 3	بالأسعار الأساسية الجارية (3)	التعدين والمقالع (2)	والصيد وصيد (1)	
70,8	8,6	41022927,4	29044564,4	3512658,6	2002
68,9	8,4	29585788,6	20372293,8	2486865,5	2003
58,0	6,9	53235358,7	30855992,8	3693768,0	2004
57,8	6,9	73533598,6	42529152,0	5064158,0	2005
55,5	5,8	95587954,8	53030897,0	5568985,7	2006
53,2	4,9	111455813,4	59274337,1	5494212,4	2007
55,7	3,7	155982258,0	86867107,9	5716815,1	2008
40,7	4,4	139330210,6	56654018,2	6132734,6	2009
42,0	4,9	177008632,3	74357162,3	8657390,0	2010

/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010

- 1- حيث يلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عام 2002 8.6% واخذت تتجه نحو الانخفاض خلال هذه الفترة لتبلغ 6.9% عام 2005 الى 4.9% عام 2007 ثم الى 3.7% عام 2008 وهذا ادنى مستوى بلغته نسبة المساهمة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. الا انه عام 2008 اخذت هذه النسبة ترتفع قليلاً لتبلغ 4.4% عام 2009 ثم ارتفعت عام 2010 لتبلغ 4.9% وهذه النسب تشير الى مدى ما يواجهه هذا القطاع من مشاكل عميقة في بنيته التحتية وفي عملية استغلال الاراضي حيث هنالك التملح وهجرة اليد العاملة في هذا القطاع ساهمت بشكل كبير في انخفاض ا كما ان الاهمال الذي يواجهه ريف العراق دفع بالكثير من اليد العاملة الفلاحية الى مغادرة الارض للسكن في المدينة رغم قساوة الظروف المعيشية والالتحاق بالجيش والشرطة او في اعمال اخرى لا تتطلب جهد كما هي في القطاع الزراعي.
- 2- من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان هنالك تراجع تدريجي في نسبة مساهمة القطاع الزراعي

في عام 1970 حوالي 75% بالنسبة للحبوب الاساسية واكثر من 90% بالنسبة للخضراوات والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض تدهورت هذه النسب الى عكس المعادلة السابقة حيث باتت نسبة الاكتفاء الذاتي حالياً اقل من 30% في حين الاحتياجات الغذائية المستوردة من 70% وعلى سبيل المثال كانت استيرادات العراق من القمح اقل من نصف مليون طن، اي زيادة كمية تراكمية قدرها سبع مرات في الوقت الحاضر عما سبق وتكلف ميزانية

- (2) مليار دولار امريكي سنويا. هذا ناهيك عن استيرادات الشعير والذرة والاعلاف وباقي المواد الغذائية النباتية والحيوانية" (العقدي 2008: 25).
- 3- في الوقت الذي كان الطلب على الغذاء ينمو بنسبة مئوية تتراوح بحدود 5% سنويا بين 1973-1993 نجد ان النسبة المئوية لنمو القطاع الزراعي لم يزد عن 1-2% سنويا في حين ان كافة خطط التنمية الاقتصادية الزراعية الخمسية بدءا من عام 1970 وضعت اهدافاً تنموية لا تقل عن 5، 7% سنويا للإنتاج الزراعي المحلي. بل الادهى من ذلك ان خطة التنمية الوطنية (2005-2007) الصادرة عن وزارة التخطيط عام 2005 اشارت الى نمو سالب (-5، 1) للقطاع الزراعي طيلة الخمس عشرة سنة السابقة لعام" (وزارة التخطيط 2005).
- 4- وعلى اية حال وازاء ضعف النمو للعام للزراعة العراقية مقابل الطلب المحلي المتزايد على الغذاء خلال العقود الاربعة الماضية فقد توسعت الفجوة الغذائية عاما بعد اخر وباتت فاتورة استيراد المواد الغذائية اضافة لإعلاف الحيوانات المزرعية والدواجن لا تقل عن (5) مليارات دولار، سنوياً. ومما ساعد على تدهور الزراعة خلال السنوات الماضية هو التلكؤ في اصدار قانون التعرف الكمركية وكذلك قانون حماية الانتاج ومكافحة الاغراق مما أضعف منافسة المنتوجات المحلية وجعل الكثير من المنتجين يتركون الزراعة لا سيما بعد الارتفاع الواضح في تكاليف الانتاج الزراعي المعروفة الاسباب" (2014).
- 5- الثروة التاريخية لبساتين النخيل والتي كانت التمور العراقية تشكل ركنا اساسيا من اركان الامن الغذائي الريفي والتجارة الخارجية للعراق تدهورت هي الاخرى بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم. فبعد ان كانت اعداد النخيل المثمرة في العراق تزيد عن (33) مليون نخلة عام 1970 انحسرت اعدادها الى 9-11 مليون نخلة حالياً لأسباب عديدة معروفة اهمها عدم الاهتمام 1980 وما تبعه من حصار اقتصادي مؤثر على البلاد والغريب في الامر ان العراق بات يستورد فساتل للنخيل معدلة نسيجيا من دول الخليج لتي كانت هي اصلا قد اسست ثروتها النخيلية من العراق مطلع الستينات والسبعينيات
- 6- على الرغم من صدور قانون جديد للاستثمار في العراق (13 2006) الا انه لم يعكس صورة ايجابية للعديد من المستثمرين في الزراعة العراقية سواء كانوا محليين ام عرب لأسباب عديدة لعل ابرزها قصور هذا القانون عن مواكبة واقع الحال الحقيقي لعملية الاستثمار وعدم وجود القوانين او التعليمات المرنة لحماية اموال المستثمرين وعدم اعطاء الضمانات للمستثمرين الذين يتعرضون للأضرار فالقانون وحده لا يكفي لتشجيع الاستثمار اذ قوانين وتعليمات مساعدة او مكملة مثل قوانين (الضرائب ، قوانين الشركات ، قوانين العمل ، قوانين الخصخصة من الاوراق المالية...) من القوانين التي تشكل الفرصة المناسبة للاستثمار سواء في القطاع الزراعي ام في النشاطات الاقتصادية والخدمية الاخرى في البلاد.

ثانياً: مساهمة القطاع الصناعي في تكوين GDP

لا شك أن ما تعرض له العراق من حصار ثم حرب مدمرة قد الحق بالقطاع الصناعي شديد الأذى وكانت مرحلة الغزو والسنوات التي أعقبتها قد فاقمت الأزمة وأجهزت تماماً بسياساتها وإجراءاتها وأسهمت بشكل

مباشر بتدهور الإنتاج الصناعي غير النفطي لينحدر إلى أقل من (3%) " (2011). حيث دخل الاقتصاد العراقي في ما بعد عام 2003 في حالة الفوضى الاقتصادية وتوقفت تماماً منشآت كثيرة كانت تشكل البنى التحتية الارتكازية للاقتصاد الوطني مثل : الحديد والصلب والأسمنت والبتروكيماويات والأسمدة والكبريت والفوسفات والسكر والصناعات النفطية والغذائية والدوائية وصناعة النسيج وغيرها وأصبحت خارج الخدمة من الناحية الإنتاجية وبدلاً من استثمار جزء من عوائد النفط الضخمة في إعادة تأهيل وتشغيل تلك المؤسسات الإنتاجية الرئيسية وغيرها من القنوات الإنتاجية الوطنية فقد أتجه القائمون في إدارة دفة الحكم إلى التوسع في مجال الاستيراد كبديل عن النهوض الاقتصادي الوطني حيث ارتفعت استيرادات العراق من حوالي (8) مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي (24) مليار دولار في العام 2007 ومن هذه المستوردات مادة الأسمنت التي نسوقها كنموذج ومثال صارخ على التوجه السلبي للسياسات الاقتصادية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد والطاقت المادية والبشرية الوطنية ذات الإمكانيات والخبرات المتراكمة ، فقد أستورد العراق خمسة ملايين طن من مادة الأسمنت في العام 2007 بينما تمتلك الدولة (14) مصنعاً للأسمنت إجمالي طاقتها الإنتاجية (17) مليون طن وتحتاج هذه المصانع إلى مبالغ جزئية بالنسبة لحجم الأنفاق الاستهلاكي للدولة من أجل إعادة تأهيلها وتشغيلها" (2008 143).

(2)

الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار

نسبة المساهمة %	الصناعات التحويلية		
4.1	1748.3	42358.6	2000
4.4	1909.4	43335.1	2001
4.3	1740.4	40344.9	2002
4.6	1243.9	26990.4	2003
2.3	966.6	41607.8	2004
2.2	956.0	43438.8	2005
2.2	1056.4	47851.4	2006
2.3	1122.4	48510.6	2007
2.2	1167.3	51716.6	2008
2.9	1587.5	54720.8	2009
2.9	1687.5	57925.9	2010

المصدر/ ياسمين سعدون صليبي، "المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق " مديرية الاحصاء 2012 5.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أعلى مساهمة لها في سنة 2003 ونسبة (4.6%) و أخذت تلك المساهمة بالانخفاض لتتراوح بين 2.2% - 2.9% بعد عام 2003 حيث تراجعت ماكنة الصناعة العراقية تراجع كبير في مختلف مجالات الانتاج والتوزيع والتصدير وحتى في الاستيراد حالها حال بقية القطاعات الزراعية والتجارية

والسياسة فبالإضافة الى عملية النهب والتخريب التي رافقت الاحتلال حيث جاء ليقضي على النفس الاخير للصناعة من خلال تدمير كل مقومات الصناعة العراقية والبنية التحتية اللازمة ومستلزمات الانتاج ويمكن أن نوجز أسباب تدهور القطاع الصناعي العراقي بعدة أسباب ومن أهمها:

1. أسباب خارجية:

تتعلق بالتدخلات الخارجية ومنها الاحتلال الامريكي حيث عمل منذ وطأة أقدامه العراق على تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي عامه وقطاع الصناعة بصورة خاصة وذلك بتدمير المنشأة الصناعية ومراكز الابحاث ومستلزمات الانتاج التي تعرضت في غالبيتها للنهب والسرقة والتخريب المتعمد والمبرمج وتعرض رجال الاعمال الوطنيين والمستثمرين في الصناعة للقتل والتهديد والتهميش والاقصاء شبكات المواصلات البرية والمائية والجوية بالإضافة الى ذلك السياسات التي تنتهجها بعض الدول المجاورة للعراق مستغلة الظروف السيئة التي يمر بها البلد لتعتدي على الثروات العراقية وخاصة النفط والغاز والمياه وتساهم في اضعاف الصناعات العراقية بهدف جعل العراق سوقاً لتصريف منتجاتها التي اغرقت السوق المحلية واصبح العراق مستهلكاً كبيراً لهذه السلع التي تغلغت بداخل السوق العراقية" (2011: 4).

2-أسباب داخلية:

وتتعلق بدخول فئة ليست ذات اختصاص وخبرة وتحكمها بمراكز صنع القرار الاقتصادي الصناعي حيث تفنقت هذه الفئة للخط الاستراتيجي الطموحة البعيدة المدى المبنية على أسس علمية لإعادة تفعيل هذا القطاع بمختلف مفاصله وتطوير الصناعة الوطنية العراقية، هذا بالإضافة لعدة اسباب أهمها:

• تقادم الاجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة فضلا عن عدم وجود قطع الغيار التي يمكن من خلالها تأهيل العاطل لمواكبة الا

• تردي الوضع الامني والاقتصادي في بعض مناطق البلاد وانتشار ما يدعى بالمناطق الساخنة فقد اعاق هذا العامل الكثير من عمليات إعادة اعمار هذه المصانع فضلا عن عدم رفدها بالموارد المالية " (وزارة التخطيط 2009: 5).

• لعالمية في مجال الصناعة عن طريق إرسال وفود وبعثات واقامة الدورات التخصصية لرفع مستوى الخبرة والمهارة للعاملين

• خضوع الصناع في العراق لمنافسة خارجية شديدة لا سيما في مجال الاسعار اذ ان كلفة تصنيع أي مادة داخل العراق قد تكلف اضعاف سعر المادة المستورة نفسها وذلك بسبب تفشي التضخم وتدني القوة الشرائية للعملة العراقية.

ان الاوضاع الاستثنائية التي تمر بها الصناعة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام يوفر كل المبررات الاقتصادية وغير الاقتصادية لتوفير الحماية والدعم للإنتاج الوطني في هذه المرحلة كونه ينطبق على منطوق نظرية الصناعة الناشئة والتي طرحها الاقتصادي الالماني (فريدريك ليست) لتبرير حماية الصناعة الالمانية الفتية امام المنافسة البريطانية ابان الثورة الصناعية وذلك حتى تسترد عافيتها ومن ثم ليصار الى تخفيفها ثم إلغاؤها عندما تستطيع الصناعة الالمانية الفتية من المنافسة للسلع الأجنبية" (Melitz 2004).

ونستنتج من هذا ان قانون التعرفة الكمركية هو خطوة على الطريق الصحيح في دعم الصناعة الوطنية ويجب ان تتبعها خطوات عديدة اخرى. ولا بد من التأكيد بأن توفير الحماية للصناعة الوطنية في المرحلة الحالية هو دعم وتشجيع رغم انه يتم على حساب المستهلك المحلي، لكن تبرير ذلك هو ان تكلفة الحماية التي يتحملها المستهلك والمؤقتة يقابلها ويبررها المنافع الاقتصادية التي تعود على البلد وعلى المستهلك لاحقاً عندما تتعزز وتتطور هذه الصناعة وتعود منافعتها على الجميع.

: مساهمة القطاع النفطي في تكوين GDP

يشكل العراق موقعاً نفطياً مهماً لدرجة كبيرة، إذ لم يستغل فيه سوى (17) حقلاً من أصل (80) حقلاً مكتشفاً، ومع قليل من الآبار العميقة مقارنة بالدول المجاورة، فلم يتم حفر سوى (2300) بئر (منها 1600 بئر فقط تنتج النفط حالياً) مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس ("نخلة، 2008: 7). ومن جانب آخر فإن تكلفة إنتاج برميل النفط في العراق هي الأدنى في العالم، وثمة مثال من بئر بابا كركر حيث يتدفق النفط دون اي حاجة لحقن البئر بالماء او الغاز لزيادة الضغط، فالحقول النفطية تقع على اليابسة وغير عميقة ومعظمها كبيرة جداً لا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة، وتجعل ظروف الإنتاج المواتية هذه تكلفة إنتاج كل برميل من النفط الخام في العراق اقل من (1) دولار مقارنة بـ (6) دولارات في المملكة العربية السعودية و(15) دولار في حقول نفط بحر الشمال ("عمر ، 2007: 215). والجدول الآتي يوضح مساهمة الق

(3)

مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2009) (مليون دينار)

(%)			
64.9	55926.5	36326.4	1990
45.1	42451.6	19166.1	1991
46.1	115108.4	53115.8	1992
52.2	321646.9	167951.7	1993
53.6	1658325.8	890014.4	1994
62.9	6695482.9	4215918.0	1995
57.07	6500924.6	3710428.5	1996
73.8	15093144.0	11152807.8	1997
68.5	17125847.5	11746242.9	1998

78.1	34464012.6	26926753.9	1999
83.3	50213699.9	41834912.0	2000
74.5	41314568.5	30799376.2	2001
70.7	41022927.4	29021398.8	2002
68.7	29585788.6	20349772.0	2003
57.8	53235358.7	30808541.6	2004
57.6	73533598.6	42379784.7	2005
55.2	95587954.8	52851810.9	2006
52.9	111455813.4	59018094.5	2007
55.5	157026061.6	87166401.2	2008
40.3	139330210.6	56231242.7	2009

المصدر / ايهاب عباس محمد، القطاع النفطي العراقي في ضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية (روية مستقبلية)، ماجستير، جامعة بغداد 2012 82-83.

يلاحظ ان مساهمة قطاع النفط الخام عام 1990 بلغت (64.9%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي تقريبا النسبة نفسها التي كان عليها عام 1980، وكان المفروض بنسبة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي ان تتناقص بمرور الزمن لتحل محلها الزيادات المستمرة والمتراكمة للقطاعات السلعية (قطاعي الزراعة والصناعة)، ان ذلك لم يحدث لأسباب منها ما يتعلق بسوء الادارة والتخطيط ومنها ما يتعلق بالحروب والعقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي" (زيني، 2009: 448). فيما شهدت المدة اللاحقة (1992-1995) مساهمة سالبة لقطاع النفط الخام نتيجة انقطاع عمليات تصدير النفط الخام، فالإنتاج النفطي انخفض الى (282.5) ألف ب/ي، بعد ان كان (2112.6) ألف ب/ي، وكانت كميات النفط المصدرة لا تتجاوز (39) ألف ب/ي (اغلبها يذهب الى الاردن)، وكانت النتيجة انخفاض نسبة العوائد النفطية التي بلغت (276.272) ألف دولار، بعد ان كانت عام 1990 (9932575) ألف دولار ومع بدء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء تحسنت مستويات مساهمة قطاع النفط الخام وارتفعت الى 73.8% عام 1997. واستمرت بالارتفاع تدريجياً حتى بلغت اعلى مستوى لها عام 2000 (83.3).

وهذا ناتج عن الزيادة المستمرة في انتاج النفط حيث بلغ انتاج النفط الخام خلال هذه السنة (2810) الف ب/ي، اذ بلغت كمية النفط الخام المصدرة (2080) الف ب/ي (كان سعر برميل النفط آنذاك 24.65 دولار) بالتالي ارتفاع نسبة العوائد النفطية حيث بلغت (16384195) دولار، ويلاحظ من خلال بيانات الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (1996-2002)، انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى وخاصة القطاعات السلعية، فنجد ان نسبة مساهمة قطاع الزراعة بلغت (4.6%)، وقطاع الصناعة التحويلية

(0.9%) عام 2000 وكمعدل بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام - (73.9%) للمدة (1996-2002) "(الدليمي 2011).

ان المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي جعل الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بالأسواق النفطية فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 والسبب يعود الى انخفاض تصدير النفط في هذه الفترة بسبب الحرب الاخيرة التي كانت من نتائجها تعرض بعض المؤسسات النفطية الى التخريب والتدمير والنهب وتعرض الانابيب الناقلة للنفط للعمليات الارهابية التي عطلت تصدير النفط كل هذه الاسباب ادت الى انخفاض كبير في تصدير النفط وبالتالي ادى ذلك الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي. هذا ولا بد من الاشارة الى ان انخفاض النسبة لا يعود الى التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية* حيث تحسن هذين القطاعين سيدل على انتعاش الاقتصاد العراقي وتنوع قاعدته، وانما بسبب ركود قطاع النفط الخام نفسه وعدم بلوغ مستوى الإنتاج الذي كان عليه العراق قبل عام 2003.

رغم تحسن هيكل الاقتصاد العراقي متمثلاً بارتفاع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية (بالنسبة لقطاع النفط) في الناتج المحلي الاجمالي الا ان نسبة مساهمة النفط لا تقل عن 40%، وانه لازال يمول الموازنة العامة بأكثر من 92%. وبقيت تبعية الاقتصاد للنفط شاخصاً متمثلة بالارتباط الشديد بين الإيرادات النفطية والانفاق العام وقيمة الناتج المحلي الاجمالي، وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالآزمات المالية للدول الصناعية حيث انعكست الازمة المالية سلبياً في عام 2009 من خلال هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وبالتالي انخفاض حجم الموارد المالية التي كان يعتمد عليها العراق في اعداد موازنته السنوية

رؤية مستقبلية لتنويع الاقتصاد العراقي

الدول المنتجة والمصدرة للنفط تواجه تحدي خاص في كيفية إدارة اقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضاً بسبب أن النفط سلعة ناضبة وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد. أن عدم استقرار العائدات النفطية يولد عدد من التعقيدات في السياسة المالية على الأمد القصير والطويل، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية ومرحلة تطور القطاعات الأخرى غير النفطية" (البصام، 2013: 11). أن التحدي الأكبر للدولة النفطية هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة ومن دون تبذير وتبديد للعائدات المتحققة لاسيما أن النفط سلعة متأرجحة الأسعار وان العائدات متقلبة الاتجاه. لذلك فأن التركيز أولاً يجب أن ينصب على الأجل الطويل وان مفتاح التحدي للسياسة المالية هو القرار بشأن كيفية تخصيص وإدارة الموارد لأجياً

يكون العمل على التوازن بين الريعية واللاريعية من خلال اهمية اعطاء اولوية لمساندة القطاعات غير النفطية، لتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل الوطني في العراق حتى يقل تأثير انخفاض اسعار النفط في الاقتصاد. وضرورة منح الحوافز للمستثمرين في القطاعات غير النفطية أبرزها

الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة والخدمات وخفض رسوم وتكاليف اداء الاعمال فيها، لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. حيث ان انخفاض مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي يمثل مؤشراً جيداً، اذ انه يزيد من قدرة النفط. وينبغي اعطاء اولوية أكبر لمساندة القطاعات الاخرى غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني في الدولة، حتى لا تأثر الاقتصاد سلباً بانخفاض اسعار النفط، وضرورة القيام بدعم القطاع الصناعي الذي يساهم في الناتج المحلي الاجمالي والتركيز على الصناعات الاستهلاكية التي تقلل اعتماد الدولة على الاستيراد من الخارج، خصوصاً السلع الاستهلاكية الرئيسية، لاسيما الغذائية التي تستهلك بشكل يومي، وتتذبذب اسعارها في السوق العالمية بشكل كبير" (2009: 5).

وايضاً الاهتمام بقطاعات السياحة والتجارة والخدمات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، باعتبارها قطاعات رئيسية توفر امكانات كبرى للنمو. وفي الوقت ذاته الاهتمام بالتطوير الدائم للقطاع النفطي الذي يعد مصدراً رئيساً للدخل الحكومي وتوجيه التمويل الى عمليات البنية التحتية والاستثمارات الحكومية وايجاد بيئة استثمارية مشجعة تجذب الاستثمارات الاجنبية. ان مساهمة القطاع النفطي يمثل مؤشراً جيداً الا ان زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية تتطلب محفزات عدة ينبغي توفيرها بشكل عاجل حيث ان مساهمة القطاعات غير النفطية تتطلب التركيز على زيادة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً انها تساهم في زيادة ايرادات التجارة الخارجية ، فضلاً عن زيادة مساهمة قطاع السياحة الذي يؤدي دوراً متنامياً في الناتج المحلي الاجمالي ، وايضاً انتشار الكفاءات التي تعمل بعيداً عن اختصاصها الاكاديمي والفني خصوصاً في القطاع النفطي ، و الاستفادة منها ، كما يجب الاستفادة من الايرادات النفطية في رفع مستوى القطاع الخاص و اشراكه في بناء الصناعة النفطية في المحافظات غير المنتجة ()

" (2006: 53).

مما لا شك فيه انه كلما انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وتعاضمت نسب مساهمة القطاعات غير النفطية، شكل ذلك عنصراً أفضل للتنمية والاستقرار الاقتصادي، وكلما زاد من قدرة الاقتصاد على مواجهة اي صدمات او ازمات خارجية.

يجب استغلال الثروة النفطية بشكل يساعد على تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة "على الاقل تقدير" التي تستغل ايرادات النفط في تطوير الزراعة والصناعة والسياحة فتجربة السعودية في تنمية وتنشيط القطاعات غير النفطية قد اتت بثمار جيدة والجدول التالي يبين نمو القطاعات غير النفطية من عام 2000 2010

(4)

الناتج المحلي الاجمالي السعودي الحقيقي للسنوات (2000-2010)

	القطاع الخاص غير	القطاع الحكومي غير	
212652	266437	144148	2000
189112	287667	152992	2002
236459	314924	162516	2004
251191	333307	169034	2005
249281	353696	174272	2006

240224	373075	179513	2007
250227	390081	186169	2008
230680	400481	195923	2009
235860	417285	208356	2010

/ . عاطف لافي مرزوك، " التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل "، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24 2013 32.

فالسعودية تقدم المثال الاهم في مجال التنويع من بين كل بلدان الخليج، ووفقا لبيانات عام 2010 - يوضحه الجدول(16) - بلغ ناتج القطاع الحكومي غير النفطي 208356 مليون ريال (ما يعادل 55576.4 مليون دولار امريكي) 195923 ريال عام 2009 (ما يعادل 52260 مليون دولار) وبنسبة زيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 % ، كما بلغ مجموع الناتج غير النفطي للحكومة والقطاع الخاص 625641 مليون ريال عام 2010 (ما يعادل 166882.1 مليون دولار) وبنسبة زيادة عن عام 2009 10.4% 235860 مليون ريال في عام 2010 (ما يعادل 65516.6 مليون دولار) بعد ان كان 230680 ريال عام 2009 (ما يعادل 62885.6 مليون دولار) ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2% . وبمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب

وان تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في العراق اصبحت تعد ضرورات استراتيجية لمواجهة المخاطر التي يفرزها خطر انخفاض سعر النفط الخام، وان هذا يتطلب تفعيل جميع السياسات الاقتصادية الحكومية التي يقع عليها تفعيل مصادر الدخل غير النفطية.

● تفعيل دور القطاعات الانتاجية والخدمية

ان هدف تفعيل دور القطاعات الانتاجية والخدمية هو لزيادة نسبة حصيلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي الاجمالي و الدخل القومي لزيادة مساهمتها في حصيلة الايرادات العامة غير النفطية في العراق و التي تعتبر كضرورات استراتيجية في المرحلة الراهنة لبناء مستقبل اقتصادي اكثر امناً و استقراراً خصوصاً و ان في العراق كل الامكانيات التي يمكن ان تساهم في دفع و تعجيل تحقيق هذا الهدف ، حيث يحظى العراق بثروات كبيرة و مواد اولية النادر وجودها في دولة ذات مساحة مقارنة لمساحة العراق ، الى جانب التنوع الجغرافي (التضاريسي و المناخي) و جميعها تشكل مستلزمات اللازمة لتنمية هذه القطاعات و نقلها من دورها المحدد والضيق جداً الى نسبة ديناميكية تنمو بشكل مستمر و فيما يأتي تحديد تلك الامكانيات :

: الموارد الطبيعية وتشمل الموارد الاتية:

– الثروة الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي الحر والمصاحب)

تشير التقديرات الى وجود (143) مليار برميل نبط احتياطي مؤكد و (215) برميل احتياطي محتمل وبمزايا اقتصادية وفنية، كما يمتلك حوالي (110) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي" (وكالة الطاقة الدولية 2013 :46).

-الثروة المعدنية

الى جانب الثروة الهيدروكربونية توجد المعادن المختلفة وفي مقدمتها الكبريت الموجود بكميات هائلة في . وغيرها من المعادن.

تتوفر في العراق جميع مستلزمات الاساسية للنهوض بالقطاع الزراعي وقد عرفت ارض العراق عبر التاريخ بأرض السواد، اذ تمتاز الزراعة فيها بتعدد اصنافها وكثرة انواعها وجودتها فهي تختلف حسب تنوع الارض المزروعة، الى جانب الزراعة توجد الثروة الحيوانية (السمكية والطيور والمواشي) كل هذه الامكانيات من شأنها ان تكون مورداً للدخل ومنوعاً لقاعدة الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً وان بعضها يمكن ان يصدر الى الخارج ويكون عاملاً لجلب العملات الأجنبية" (العقدي 2005).

الثانية: الموارد المالية

تتوفر في العراق الموارد المالية الكثيرة المتأتية من واردات النفط والتي تكون بشكل فوائض مالية نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة الطاقة الانتاجية بالإضافة الى الموارد الاخرى التي يجب تنميتها والاهتمام بها من اجل تفعيل مساهمتها ف .

: الموارد البشرية

يعد العراق من الدول التي تتميز بنمو سكاني عالي مقارنة بدول الجوار وتؤكد بيانات السكان الى ان معدل النمو السنوي للسكان يتراوح بين (2.68-3 %) ومن المتوقع ان يصل عدد السكان الى (38) مليون نسمة في العام 2030، ان استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة المذكورة اعلاه استغلالاً كفوياً من شأنه الاسراع بعملية تنمية القطاعات الاقتصادية بهدف تفعيل دورها في تصعيد مساهماتها في اعداد الموازنة العراقية كمصادر دخل غير نفطية، كل ذلك يتطلب تدخلاً حكومياً كاملاً على وفق استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة في العراق. حيث يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد و الحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية (زراعية – صناعية – مصرفية – خدمية – سياحية) ، وايضاً اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الايرادات المالية للدولة ، و توجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري و تعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية و ابتكارية ، وربط النفط بالتنمية مع برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن اهدافها خدمة الاجيال الحالية و القادمة وبناء قاعدة للاستثمار الطويل الاجل ، خصوصاً وان النفط ثروة وطنية ناضجة .

1- أحداث عام 2003 دمرت البنية التحتية لاقتصاد العراقي عامه وقطاع الصناعة بصورة خاصة بسبب الضرر الكبير الذي طال المنشآت الصناعية ومراكز الابحاث ومستلزمات الانتاج والتي تعرضت في غالبيتها للنهب والسرقة والتخريب أضافه لاستهداف الكفاءات العلمية والخبرات العراقية من العلماء والباحثين ورجال الاعمال العراقيين والمستثمرين في الصناعة حيث هاجر معظمهم، كما دمرت شبكات المواصلات البرية والمائية والجوية بالإضافة الى ذلك السياسات التي تنتهجها بعض الدول المجاورة للعراق من حيث الاعتداء المتكرر على الاراضي العراقية مستغله الظروف السيئة التي يمر بها البلد لتعتدي على الثروات العراقية وخاصة النفط والغاز والمياه. فضلا عن الحروب التي مر بها العراق قبل والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه.

2- تتطلب عملية التنمية توفر أشخاص لهم القدرة على القيادة في الظروف غير العادية أي (المنظمين). حجم التنمية في بلد ما تتوقف على رصيدها من الرجال المنظمين وقدراتهم التنظيمية. كما إن عملية التنمية عملية غير متجددة وغير مستقرة. عدم الاستقرار في عملية التنمية ترجع إلى ظروف عدم التأكد التي تواجه القرارات الاستثمارية. كما نجدها في الأخير تنقص من أهمية الادخار في عملية التنمية، ما لم يصحب ذلك القدرة على الاستثمار.

3- تردي الوضع الأمني والاقتصادي في بعض مناطق البلد وانتشار ما يدعى بالمناطق الساخنة، حيث اعاق هذا العامل الكثير من عمليات إعادة اعمار المصانع فضلاً عن عدم رفدها بالموارد المالية الأزمة. وكذلك عدم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في مجال الصناعة عن طريق إرسال وفود وبعثات واقامة الدورات التخصصية لرفع مستوى الخبرة والمهارة للعاملين بالشكل المطلوب.

4- ومن الاسباب المهمة لتخلف القطاع الصناعي والزراعي العراقي يرجع الى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في فترة ما قبل عام 2003 اهم معوقات سير العملية الإنتاجية هو عدم بعض الخطوط الإنتاجية والحاجة الى تأهيل المعامل وادارة العمل بأساليب حديثة بما يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة.

التوصيات

1- الاستراتيجية يجب اتباعها لتحيك العملية الاقتصادية . واجراء الاصلاح الخدمية واسواقها والمياه وتوفير خيارات للتمويل المحلية والاجنبية بمايخدم نمو الاستثمارات الصناعية الاقتصادية.

2- بناء شراكة قوية مبنية على الثقة والفائدة بين ركاتنا والشركات العالمية المعروفة، وتسهيل هذه ا، وحسب قوانين المعدنية لاستغلال الموارد الطبيعية والثروات المعدنية يمتلك العراق احتياطي كبير منها لتنفيذ المشاريع الحيوية.

- 3- الاهتمام بتنمية البشرية القيادات الادارية والتنفيذية بحيث اساسيا
التنمية الصناعية ، حيث يمثل توافر هذه الم
- 4- استراتيجية جديدة لتنمية وتربيته الحيوانات اولوياتها بعين طبيعة
الاقتصادية للمحاصيل الاهتمام بتعليم يمكنهم وتطوير
لتحقيق الزيادة وتحسين النوعية . بحيث امكانية
وليس المحاصيل الزراعية .
- 5- يكون عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع تطلبها القوية
يكلها مهمتها. توفير التمويلية الأجنبية
صناعية. المحلية الضيقة يبني وليس
الاجتماعية.

ر

- 1- . ممدوح عوض الخطيب " المؤتمر الاول لكلليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي الرياض 2014 5
- 2- " اطروحة التنويع الاقتصادي في دول تعاون " صحيفة الخليج – الخليج الاقتصادي 2011
- 3- . "التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل" الاقتصاد الخليجي 24 2013 8
- 4- جامعة الدول العربية " إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية " يمي للدول العربية , القاهرة , ديسمبر ,
- 5- . البار امين " دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة " المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية 2013 56
- 6- . محمد علي زيني " الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل " 474
- 7- " تقرير عن اجتماع الخبراء المتعلق بالتنويع الاقتصادي " بترومين 6— 2006/ 10 / 14
- 8- . علي عبد الهادي سالم " نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق " 4 9 2012 65
- 9- . فيصل صالح الفلاحي " دور واهمية القطاع الزراعي في الاقتصادي العراقي للفترة من 1970— 1985 " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 2 4 1995 110
- 10- بيانات مصلحة الاحصاء العامة وزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية
- 11- صحيفة الوسط البحرينية " قرائه في الاداء الاقتصادي البحريني خلال عام 2003 " 650 2004
- 12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا () التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة نيويورك 2001 12
- 13- صحيفة الوسط البحرينية " تنمية وتنويع الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي " 541 2004
- 14- . " لقطر العربي السوري بين 1960 – 2004 " 24 3 2008 344
- 15- . " 2003 " مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية 2009
- 16- . وجيه العلي " مستقبل ديون العراق الخارجية بين الاطفاء والتسديد " جريدة المؤتمر 2014 / 2 / 18 2916
- 17- . محمد عبد الكريم العقيدي " سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي في العراق " الى جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية 25 2008

- ..
- 18- " الاثار الاقتصادية للتعريف الكمركية في العراق " 2014 4344
- 19- 10 باحثين بعنوان " زيادة انتاج التمر " 1997 / 1 2010 5
- 20- . عبد الحسين ا " - تنظيم لجدول الانتقال نحو اقتصاد " 2008 143
- 21- . "
- " مجلة كلية الادب الجامعة المستنصرية 2011 4
- 22- فريق العمل للقطاع الصناعي " " وزارة التخطيط والتعاون الانمائي للجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010 – 2014 2009 5
- 23- " تدهور الصناعات بعد الاحد " 2011
- 24- . " مستقبل النفط للعراق اكتشاف اطار العمل الصحيح " مركز سيبري لاقتصاديات جامعة سيبري 2008 7
- 25- محمد اسماعيل عمر " صناعة تكرير البترول " الكتب العلمية للنشر والطباعة القاهرة 2007 215.
- 26- ايهاب عباس محمد، القطاع النفطي العراقي في ضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية (رؤية مستقبلية)، ماجستير، جامعة بغداد 2012 82-83.
- 27- حيدر علي الدليمي. " نبذة تاريخية عن نفط العراق (الجزء الاخير) " 2011 ايار 3360
- 28- . سهام حسين البصام و م.م سمير فوزي شهاب الشريدة " مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية " كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 2013 36 11
- 29- . علاء الدين جعفر " تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة الحالة العراقية " التخطيط - 2009 5
- 30- . " استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة " العلمية 2006 53
- 31- وكالة الطاقة الدولية " افاق الطاقة في العراق تقرير خاص ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم 2013 46
- 32- . محمد عبد الكريم منهل العقيد " واقع الاستثمار الزراعي في جمهورية العراق وافاقة المستقبلية " مجلة الزراعة العراقية 2005
- 33- . بلاسم جميل الخلف " " "

اللغة الإنكليزية

- 1- Le-Yin Zhang , " Economic Diversification and Sustainable Development: Linkages and Barriers " , University College London , p4
- 2-Martin Hvidt , Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends , University of Southern Denmark , 2013 , p 4-5
- 3-Sтивен Barnett, why should the producing countries to maintain their resources, Journal of Finance and Development,IMF, Washington, 2003. P 3
- 4-Ministry of Trade and Industry , ECONOMIC DIVERSIFICATION DRIVE Medium to Long-Term Strategy 2011 – 2016 , REPUBLIC OF BOTSWANA , 2011 , p11
- 5- Ariana Eunjung Cha and Jackie Spinner, "U.S. Companies Put Little Capital Into Iraq," Washington Post, May 15, 2004, p. A17
- 6- Marc J. Melitz , When and how should infant industries be protected , Harvard University, Cambridge / July 2004
- 7-Qatar General Secretariat for Development Planning, Qatar National Development Strategy 2011-2016 , Gulf Publishing and Printing Company , Doha , 2011 , p 10

Iraqi Economy Between the Domination of the Rentier and the Possibility of Future Economic Diversification

Haloub Kazem, Ph.D(Asst.prof.) *

Ali Mohamed Ahmed*

Abstract

Iraq's economy is suffering from problematic imbalances and extensive internal and external reasons, , it is still the economy yield (unilateral) despite the availability of numerous and varied resources and the existence of good potential in it, and the diversification of the economy process and directed towards the direction that serves the economic development process is very important. attempts to processing imbalance in the Iraqi economy was incomplete and did not clear and accurate, too, as well as the lack of clarity in the development plans of economic sectors, which resulted in a waste of wealth and loss and the lack of significant growth and evolution over the past years. So it must adopt appropriate and effective strategy for the case of the Iraqi economy and basic sectors while providing an appropriate environment for it, in the introduction develop these plans and arrange the investment priorities and infrastructure, and diversify the Iraqi economy to ease the dependence on the oil sector and increase the contribution of other sectors. All this would lead to the achievement of economic and social development.

Keyword: Economic diversification, Economic sectors, Rentier, Gross domestic product (GDP)

*Baghdad University/College of Management and Economics